جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

موانع المسؤولية الإدارية للموظف العام

(دراسة مقارنة)

رسالة قدّمها الطالب

علي محمد علي عبد الحسن

إلى مجلس عمادة معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف الاستاذ

أ.م. د صادق محمد علي الحسيني

١٤٤١هـ **٢٠٢٠م**

بسم الله الرحمن الرحيم

(لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ۚ لها ما كسبت وعليها ما
اكتسبت ۗ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ۚ ربنا ولا
تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ۚ ربنا ولا
تحملنا ما لا طاقة لنا به ۖ واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ۚ أنت
مولانا فانصرنا على القوم الكافرين)

صدق الله العلي العظيم

(سورة البقرة الآية ، ٢٨٦)

الإهداء

إلى من تمنيت أن ترافقني في خطوتي هذه ، فطالما وهبت نفسها مشعلاً دائماً ينير لي درب النجاح
إلى روح والدتي رحمها الله

إلى نفحة السماء ووجودي وسندي في الحياة ،
الذي شجعني على طلب العلم منذ الصغر
والدي الحبيب أطال الله في عمره

إلى زوجتي المخلصة رفيقة دربي
التي تحملت الصعاب من أجلي طوال دراستي

إلى أبنائي فلذات كبدي

إلى مسؤولي المعهد
معهد العلمين للدراسات العليا

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره والصلاة والسلام على المصطفى حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد وعلى آله الطاهرين وأصحابه المنتجبين.

أمَّا بعد: قال تعالى في محكم كتابه (إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ۗ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) [سورة الزمر – الآية – ٧].

فبعد أن انتهيت من رسالتي هذه ، لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور صادق محمد علي الحسيني الذي شرفني بقبول الإشراف على رسالتي ، وما وجدته فيه من أخلاق نبيلة وخبرة علمية وآراء سديدة، وأفكار قيمة كان لها الاثر الكبير في إتمام رسالتي فله مني جزيل الشكر والامتنان والدعاء له بالصحة والعافية.

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بالإطلاع على هذه الرسالة متخذاً من آرائهم وملاحظاتهم طريقاً نيراً لمواصلة البحث العلمي ومن الله التوفيق.

كذلك أتقدم بالشكر والإعتذار إلى كل من مدّ يد العون والمساعدة لي ، ولم أذكر إسمه سائلاً المولى تبارك وتعالى أن يوفق الجميع لمراضيه ويجنبهم معاصيه.

الباحث

المستخلص

يعد موضوع موانع المسؤولية الادارية للموظف العام من المواضيع المهمة والجديرة بالبحث، لأنه يهتم بشريحة واسعة من المواطنين في المجتمع وهي شريحة الموظفين ، وأنَّ اساس تحقق المسؤولية الادارية للموظف يعتمد على تحقق الادراك وحرية الاختيار للفاعل فإذا انتفت أحداهما أو كلاهما تجردت الإرادة من القيمة القانونية لها، ويعد مانعاً من موانع المسؤولية عن الموظف العام .

إذ إنَّ الموظف العام يخضع لأنواع متعددة من المسؤوليات، فالمسؤولية الجنائية تنهض نتيجة إخلال الموظف بواجب قانوني يكفله قانون العقوبات، وكذلك المسؤولية المدنية التي تنهض نتيجة إخلال الموظف بأي إلتزام قانوني سبب ضرراً للغير، أما المسؤولية الانضباطية فهي تنهض نتيجة إخلال الموظف بواجبات وظيفته ،وبحسب تعدد المسؤوليات على الموظف فإن القضاء المختص يختلف بحسب طبيعة ونوع المسؤولية المترتبة على الموظف، فالمسؤولية المدنية والجنائية لها مرجع قضائي مختص، أما المسؤولية الانضباطية للموظف فهي من اختصاص القضاء الاداري .

لكن هناك حالات وصور تؤثر في هذه المسؤولية، ويطلق عليها أسباب أباحة الفعل، وهي تشمل أداء الواجب على وفق القانون وبعضها الآخر يمنع من مساءلة الموظف، ويطلق عليها موانع المسؤولية الإدارية، وهي حالات تنشأ نتيجة لظروف خارجية محيطة بالفعل ، تتمثل في حالة فقد الادراك كما في الجنون وحالة الغيبوبة الناشئة عن تعاطي مواد مخدرة، أو نتيجة لفقدان حرية الاختيار كما في حالتي الضرورة والاكراه . وإن القانون الاداري لا توجد فيه قواعد قانونية مستقلة ومحددة للمسؤولية الانضباطية على غرار ماهو معروف بالنسبة للمسؤولية الجنائية ، فلا يوجد مانع من أقتباس بعض قواعد المسؤولية الجنائية من أجل تطبيقها على قواعد المسؤولية الانضباطية ، وتعد مانعاً من موانع العقوبة الادارية للموظف العام ، واستناداً لما تقدم سيتم بيان ذلك، و وتناول موضوع موانع المسؤولية الادارية للموظف العام (دراسة مقارنة) .

جدول المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
المستخلص	ث
جدول المحتويات	ج ، ح ، خ
المقدمة	١-٤
الفصل الأول : التعريف بمسؤولية الموظف العام	٥-٣٧
المبحث الأول : مفهوم مسؤولية الموظف العام	٦-٢١
المطلب الأول : تعريف مسؤولية الموظف العام	٧
الفرع الأول : تعريف الموظف العام	٨-١٥
الفرع الثاني : مدلول المسؤولية	١٦-١٧
المطلب الثاني :المقصود بموانع المسؤولية الادارية وطبيعتها	١٨
الفرع الأول : المقصود بموانع المسؤولية الادارية	١٩-٢٠
الفرع الثاني : طبيعة موانع المسؤولية الادارية	٢١
المبحث الثاني : خصائص مسؤولية الموظف العام وأركانها	٢٢
المطلب الأول : خصائص مسؤولية الموظف العام	٢٣-٣١
المطلب الثاني : أركان مسؤولية الموظف العام	٣٢
الفرع الأول : الركن المادي	٣٣
الفرع الثاني : الركن المعنوي	٣٤-٣٥

الفرع الثالث : الركن الشرعي	٣٦
الفرع الرابع : ركن الخاص	٣٧
الفصل الثاني : أسباب إباحة فعل الموظف	٣٨-٧٧
المبحث الأول : أسباب الإباحة النسبية	٣٩
المطلب الأول : أمر القانون	٣٩-٤٢
الفرع الأول : العمل القانوني للموظف العام	٤٣
الفرع الثاني : العمل غير القانوني للموظف العام	٤٤-٤٦
المطلب الثاني : إذن القانون	٤٧
الفرع الأول : استعمال الحق	٤٨-٥٢
الفرع الثاني : الدفاع الشرعي	٥٣-٦٠
المبحث الثاني : الاباحة بسبب تنفيذ أمر الرئيس الأعلى	٦١
المطلب الأول : السلطة الرئاسية	٦٢-٦٤
المطلب الثاني : شروط الأمر الرئاسي	٦٥-٦٩
المطلب الثالث : شروط الإباحة بسبب تنفيذ الأمر الرئاسي	٧٠-٧٧
الفصل الثالث : موانع العقوبة الإدارية	٧٨-١٢٦
المبحث الأول : موانع العقوبة الإدارية بسبب إنعدام الإدراك والتقادم	٧٩
المطلب الأول : موانع العقوبة الإدارية بسبب إنعدام الإدراك	٧٩
الفرع الأول : الجنون	٨٠-٨٨

الفرع الثاني : تناول المواد المسكرة المخدرة	٨٩-٩٣
المطلب الثاني : التقادم	٩٤
الفرع الأول : تعريف التقادم ومبرراته	٩٥-٩٦
الفرع الثاني : تقادم الدعوى الانضباطية	٩٧-١٠٧
المبحث الثاني : موانع العقوبة الإدارية بسبب إنعدام حرية الإختيار	١٠٨
المطلب الأول : الضرورة	١٠٩
الفرع الأول : تعريف الضرورة	١١٠-١١٤
الفرع الثاني : شروط تحقق الضرورة	١١٥-١١٦
المطلب الثاني الإكراه	١١٧
الفرع الأول : تعريف الإكراه	١١٨-١١٩
الفرع الثاني : صور الإكراه	١٢٠- ١٢٦
الخاتمة	١٢٧-١٣٢
المراجع والمصادر	١٣٣-١٤٤
المستخلص باللغة الإنكليزية	A , B